المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٢/٦/١٤ الموافق ١٤ ذو القعدة ١٤٤٣هـ العدد ٥٣٩ السنة العشرون

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع إلكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

حول فشل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الحالي في تمديد سريان مفعول «قانون يهودا والسامرة».. المعاني والأبعاد المتوقعة؟

صفحة (٢)

ماذا وراء إنشاء بنك إسرائيلي جديد لتنظيم العلاقة مع سلطة النقد الفلسطينية؟

صفحة (٣)

حكومة بينيت - لبيد تنهي عامها الأول مع تزايد المؤشرات لوصولها إلى نهاية طريقها!

كتب برهوم جرايسي:

تنهي حكومة نفتالي بينيت- يائير لبيد، هذا الأسبوع، عامها الأول، وسط مؤشرات متزايدة إلى أنها قد تنهي عملها، وتتحول إلى حكومة انتقالية في غضون أيام، أو أن تمتد بها الحال إلى الشهر المقبل- تموز، إذ إن الأزمة داخل الائتلاف تتفاعل مع قضية عدم تمديد سريان «قانون الطوارئ»، الذي يلتف على القوانين الدولية ليطبق القوانين الإسرائيلية على الضفة الغربية. فهذا القانون الذي فشلت الحكومة في تمديده، بات خشبة قفز لنائب وأكثر في كتلة «يمينا» للإفلات من الائتلاف، ما قد يؤدي إلى حل الكنيست، على الأغلب، أو تشكيل حكومة بديلة، وهو احتمال أضعف.

فما هي حصيلة هذه الحكومة في عامها الأول الذي سيكون عاما وحيدا، على الصُعد السياسية والصفقات بين أحزاب الائتلاف، وأيضا على الصعيد الاقتصادي؟

إن «نجم» الأزمة الأخيرة، إن صح التعبير، هو عضو الكنيست نير أورباخ من حزب «يمينا»، الذي عبّر عن غضبه في الأسبوع الماضي، حينما أسقط الكنيست بأغلبية ٥٨ نائبا مقابل ٥٢ نائبا، تمديد سريان قانون الطوارئ، الذي أقر للمرّة الأولى بعد عدوان حزيران ١٩٦٧، وخلال السنوات أضيفت له أنظمة عديدة تتلاءم مع تعميق الاحتلال والاستيطان؛ فهو ينظم عمل سلطات الاحتلال في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، باستثناء القدس والجولان، في إثر قانوني ضمهما. وهو قانون واسع، يلتف على سلسلة من القوانين الدولية، في ما يخص منطقة محتلة، والاستيطان والمستوطنين فيها، وفي تفاصيله التي نشرت في الأيام الأخيرة، يتبيّن إلى أي حد يمثل قانون الطوارئ قانون ضم فعليا، إلا أن إسرائيل منعا لأي محاسبة دولية، تفرض هذا القانون كقانون طوارئ مؤقت، كان يتم تمديده سنويا، وفي سنوات الألفين بدأ تمديده كل خمس سنوات.

كان سقوط تمرير القانون في الأساس بسبب رفض كتل اليمين الاستيطاني في المعارضة وأولها الليكود تمرير هذا القانون، على الرغم من أن تبعاته في حال انتهى مفعوله ستكون إشكالية وشائكة، ولو صوريا، على المستوطنات والمستوطنين. فالممارسة أثبتت أن مثل هذه القوانين، حتى لو لم تكن سارية، ستبقى مطبقة على الأرض؛ مثل قانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، فهذا القانون انتهى مفعوله لذات الأسباب الحزبية، بمعنى أن كتل اليمين الاستيطاني عارضت تمديده لإحراج الائتلاف، إلا أنه خلال الأشهر الستة، التي لم يكن فيها القانون قائما، استمرت وزيرة الداخلية أييلت شاكيد في تطبيقه وكأنه قانون قائم، حتى أعيد تشريعه من جديد.

الجانب الآخر لسقوط قانون الطوارئ، الذي بالإمكان طرحه للتصويت مجددا حتى اليوم الأخير من حزيران الجاري، هو تمرّد في صفوف الائتلاف، فالنائبة المتمردة من كتلة «يمينا» عيديت سيلمان تغيّبت عن جلسة التصويت. كذلك صوّت ضد القانون النائب مازن غنايم من القائمة العربية الموحدة، فيما غادر زملاؤه الثلاثة قاعة الكنيست ولم يشاركوا في التصويت، وكما يبدو بعد أن أيقنوا استحالة تمرير القانون، إذ إن النائب منصور عباس، زعيم الكتلة، لم يصرّح إطلاقا بمعارضته لتمديد القانون.

كما صوّتت ضد القانون النائبة غيداء ريناوي- زعبي، من كتلة ميرتس. وعلى الأثر، صدرت أصوات في الائتلاف وفي حزب ميرتس أيضا تطالب باستقالة هذه النائبة من الكنيست، ودعوات مشابهة صدرت من أطراف سياسية تجاه النائب غنايم.

وكانت العناوين في نهاية الأسبوع، أن الائتلاف يأمل في استقالة غنايم وريناوي، أو أي منهما على الأقل، في سعي لاختلاق أغلبية طفيفة لتمديد القانون، الذي يحتاج تمديده أيضا إلى غياب أو تغييب نواب من المعارضة عن التصويت.

حصيلة عام للحكومة

مع بدء تشكيل هذه الحكومة، قلنا إنها ستسير في حقل ألغام مكثف، بسبب التقاطبات التي كانت تظهر في تشكيلة الحكومة، التي ضم ائتلافها كتلا من أقصى اليمين الاستيطاني، وحتى أقصى ما يسمى بـ «اليسار الصهيوني»، ومعهم كتلة «القائمة العربية الموحدة»، الذراع البرلماني للحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي.

إلا أنه في الممارسة على مدى ١٢ شهرا، شهدنا كيف يتم انتزاع «الألغام» الافتراضية، لمواصلة قيام الحكومة، لكن كل هذا لصالح سياسات اليمين الاستيطاني، التي هي الوجه البارز لهذه الحكومة، إذ إن الكتل الأخرى، وخاصة الكتل الثلاث: العمل بقيادته الجديدة، وميرتس، و«الموحدة»، دعمت سياسات وقوانين من المفترض أنها تتعارض بشكل عميق مع برامجها السياسية، أو مواقفها المعلنة.

هذا ما رأيناه في سلسلة قوانين، أشدها قانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، وقوانين تزيد مخصصات جنود الخدمة الإلزامية، وقانون آخر، أقر بالقراءة الأولى، يفرض الخدمة العسكرية على الشبان المتدينين المتزمتين (الحريديم)، وهما قانونان كان من المفروض أن يكونا إشكاليين للموحدة وغيرها.

إلى ذلك رأينا سياسات الاستيطان وتنفيذ مشاريع، وتشديد القبضة الحديدية على الفلسطينيين في الضفة والقدس المحتلة، والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى المبارك، والاعتداءات خلال شهر رمضان المبارك، والقائمة تطول، كل هذا تحت ذريعة أن الحكومة البديلة ستكون أسوأ، بينما سنرى في التفصيل كيف أن هذه الحكومة أقدمت على سياسات لم تطبق من قبل.

القضية الفلسطينية والاستيطان

**في اليوم الأول من تشكيل هذه الحكومة أعلن رئيسها نفتالي بينيت، أنه لن تكون مفاوضات مع القيادة الفلسطينية، وهو رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول الذي يصرّح بهذا الموقف جهاراً، منذ انطلاق مسار أوسلو في نهاية صيف ١٩٩٣، فحتى من سبقه، بنيامين نتنياهو، كان يصرّح باستعداده للمفاوضات، بغض النظر عن الشروط والمواقف التي طرحها، ورأينا أن موقف بينيت هو الذي تم تطبيقه، بدون أن يعترض عليه أي طرف من أطراف الحكومة.

حكومة بينيت – لابيد: هزات متسارعة تدفع نحو زوايا حرجة. (أف.ب)

**في رسالة نفتالي بينيت لتلخيص عام على حكومته، وهي موجهة أصلا لجمهور اليمين الاستيطاني، التي أطلقها قبل أقل من أسبوعين، قال إن وتيرة الاستيطان استمرت كالمعتاد. وبالفعل، فإن طواقم الاحتلال أقرت بناء آلاف البيوت الاستيطانية في الضفة وفي القدس المحتلة، لكن ليس هذا فقط، بل إن الحكومة ثبتت بؤرة استيطانية جاثمة على جبل صبيح جنوبي منطقة نابلس، وأطلق عليها اسم «أفيتار»، كما أن الحكومة تلكأت في إخلاء البؤرة التي أقيمت على أنقاض مستوطنة حومش شمال الضفة، التي تم إخلاؤها بقانون في العام ٢٠٠٥، وكما يبدو من أجل عدم إحداث شرخ في الحكومة، التي هددت كتلٌ فيها بالانسحاب إذا تم إخلاء البؤرة.

**تشير كل التقارير الإسرائيلية إلى أن وتيرة الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك، وأعداد المستوطنين، سجلت في عام الحكومة المنتهي، مستويات غير مسبوقة، هذا بالتوازي مع تزايد الاعتداءات على المصلين، وتزايد حالات منع الآذان، وأكثر من هذا، أنه منذ بدء عمل هذه الحكومة، تؤكد التقارير الفلسطينية الميدانية، وحتى تلك الصادرة عن مجموعات المستوطنين، أن العناصر المقتحمة لباحات الأقصى تمارس صلوات يهودية، مع غض نظر واضح من عناصر الاحتلال في المكان.

**وتيرة الهدم في القدس اشتدت، إضافة إلى هذا استمرت ممارسات القمع، وجديدها تجريم رفع العلم الفلسطيني، حتى سجّل ذروة في جنازة الشهيدة شيرين أبو عاقلة، بالاعتداء على الجنازة وحملة النعش، ولم تجد كل الاحتجاجات العالمية أذنا صاغية لدى الاحتلال، إذ بعد خمسة أيام من تلك الواقعة، كررها الاحتلال في جنازة الشهيد وليد الشريف في القدس المحتلة، وأيضا في جنازة الشهيدة غفران وراسنة عند مدخل مخيم العروب.

بحسب ما علّمت التجربة فإن كل حكومة جديدة تواصل نهج سابقتها وتعمقه في ما يتعلق بأشكال التعامل مع القضية الفلسطينية والضفة والقدس المحتلة.

تجربة وجود قائمة عربية في الحكومة

مع انتهاء عملية التصويت في الهيئة العامة للكنيست على تمديد سريان قانون الطوارئ، استشاط عضو الكنيست نير أورباخ من حزب «يمينا» السابق ذكره هنا، غضبا في وجه النائب مازن غنايم من القائمة الموحدة، الذي صوّت ضد القانون، وصرخ: «التجربة معكم فشلت»! ويقصد تجربة مشاركة القائمة الموحدة في الائتلاف الحكومي.

في تلخيص نتائج سنة كاملة، يمكن القول بشكل قاطع إن أورباخ صدق، ليس من منطلقاته، بل بالنتائج على الأرض، وبغض النظر إذا كانت هذه تجربة أم مخططا، فكلّ يطلق عليها التسمية وفق وجهة نظره. القصد هنا أن كتلة برلمانية هي في عداد الكتل التي تحمل برنامجا وطنيا فلسطينيا، تختار الانخراط في ائتلاف حكومي، وتلتزم بسياساته ومتطلباته البرلمانية، التي كان معروفا سلفا أنها مليئة جدا بالقرارات والسياسات التي تنقض الموقف الوطني الفلسطيني، وتنقض المصالح الحقيقية للجماهير الفلسطينية في الداخل. فكتلة القائمة العربية الموحدة انصاعت في الغالب مع الائتلاف، وفي بعض الأحيان القليلة جدا، كان الحرج يصل إلى النائب مازن غنايم، وفي أحيان أقل وأقل للنائبة إيمان خطيب ياسين، أما النائبان منصور عباس ووليد طه فقد عرضا التزاما مشددا مع الائتلاف.

التنازل الأول الذي قدمته «الموحدة» كان التخلي عن طرح موقفها الوطني من قضية شعبها، ويكون أداؤها بموجب ما كانت تطرحه هذه الكتلة قبل أن تنخرط في الائتلاف الحاكم. في أحيان عديدة وصفت الخطاب المناهض للسياسات الإسرائيلية من «القائمة المشتركة» بأنه «خطاب شعبوي» وأن هدف القائمة هو تحقيق إنجازات للجماهير العربية.

حينما تم إبرام اتفاق الائتلاف، أعلنت القائمة الموحدة أنها ضمنت للجماهير العربية ميزانية بـ ٥٢ مليار شيكل (معدل صرف الدولار حاليا ٣,٣٥ شيكل للدولار) ولاحقا جرى التفصيل: ٣٠ مليار شيكل توزع على خمس سنوات، بمعدل ٦ مليارات شيكل في السنة، في حين تبين أن الـ ٢٠ مليار شيكل التي تحدثت عنها الموحدة، هي ليست من برنامجها، وإنما ميزانية لتطوير الشوارع في الشمال والجنوب، موزعة على ١٠ سنوات، أقرتها من قبل حكومة بنيامين نتنياهو، وهي لا تخص العرب وحدهم، وما تبقى، ٢,٥ مليار شيكل، هي ميزانية خطة أقرتها أيضا حكومة نتنياهو لمواجهة استفحال الجريمة في المجتمع العربي.

لم تنجح «الموحدة» في إثبات أن هذه الميزانيات دخلت إلى كتاب الميزانية العامة في العامين الماضي والجاري، فحسب جزئية ٣٠ مليار شيكل، كان من المفروض أن يلمس المجتمع العربي حتى نهاية ٢٠٢٢ حوالى ٩ مليارات شيكل عن عام ونصف العام، ولكن ما يتم الإعلان عنه، هو مبالغ أقل بكثير من هذا، بضع مئات ملايين من الشواكل، وهي أساسا ميزانيات عابرة، مفروض أن تحوّل للمجالس البلدية والقروية، لكن حتى هذه لا تحوّل بالكامل.

نشير هنا إلى أن الحكومة منذ يومها الأول، كان معروفا أنها لن تستكمل أيامها، لذا لا قيمة للخطط متعددة السنوات، وبشكل خاص مثل هذه الخطط، التي لن تكون ملزمة لأي حكومة أخرى مقبلة، خاصة أن الحكومة ذاتها لم تطبقها.

ما جنته الجماهير العربية في الداخل في عام كهذه، هو محاولة خربطة الأوراق، وخلق فوضى سياسية، وإثارة جدل حاد اخترق أيضا الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي، التي هي البيت السياسي للقائمة الموحدة.

الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية

في الجانب الاقتصادي، لم تُقدم الحكومة على إجراءات اقتصادية جوهرية من شأنها أن تنعكس على معطيات الاقتصاد، التي سنرى في تفاصيلها أن لديها وجهان متضاربان، فالاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على ركائز مرحلية، تجعله يتجاوز أزمات اقتصادية مؤثراتها غالبا خارجية، كما حصل في الأزمة العالمية في العام ٢٠٠٨، وأيضا الآن في جائحة الكورونا وآثارها على الاقتصاد العالمي، يضاف لها مساهمة الحرب الروسية- الأوكرانية في أسعار السوق في العديد من الجوانب، وأولها النفط والحبوب الغذائية.

هذا لا يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي قوي متين، بحسب ما يؤكده محللون وخبراء، إذ إن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من عدم التنوع بالقدر الكافي، وحجم قطاع الهايتك كبير جدا، وأي ضربة عالمية لهذا القطاع ستنعكس كثيرا على الاقتصاد الإسرائيلي.

في نهاية الأسبوع الماضي، أعلنت وزارة المالية أن العجز في الموازنة العامة، في الأشهر الـ ١٢ الماضية، من حزيران ٢٠٢١ وحتى نهاية أيار ٢٠٢٢، سجل أدنى نسبة له منذ العام ٢٠٠٨، وبلغ ٠,٤٪، أقل من نصف بالمئة، وأن الميزانية سجلت في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري فائضا تجاوز ٣٣ مليار شيكل (قرابة ١٠ مليارات دولار)، وهذا يعني فائضا بما بين ٦٪ إلى ٧٪ من حجم الميزانية العامة لهذا العام، في حين أن سقف العجز لميزانية العام الجاري وفق ما تقرر في ميزانية هذا العام، ٣,٩٪.

ما ساهم في تقليص العجز أمران: ارتفاع جباية الضرائب في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام بنسبة ١٨٪، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، التي كان فيها تأثير كبير لانعكاسات جائحة الكورونا على الاقتصاد. والجانب الثاني هو تقليص مصروفات الحكومة، وهذا ليس واضحة أسبابه.

لكن كل هذه المعطيات ستنقلب لاحقا، إذ إن الحكومة ستزيد الصرف، رغم أنها ستستغل جزءا كبيرا من الفائض، وأيضا من نسبة العجز المنخفضة، لتسديد قسم من الديون، التي تفاقمت في جائحة الكورونا. في كل الأحوال هذه معطيات قد تنهي العام بأفضل مما تم التخطيط له في ميزانية العام الجاري.

الجانب الآخر للاقتصاد هو سلبي للغاية، وأوله التضخم المالي المتفاقم، وارتفاع كلفة المعيشة، وإسرائيل تشهد وتيرة ارتفاع هي الأكبر منذ ١٢ عاما، ففي الأشهر الأربعة الأولى ارتفع التضخم بنسبة ٢,٣٪. وحسب التقديرات، فإن هذه النسبة سترتفع مع إعلان نسبة التضخم في أيار الماضي، في منتصف حزيران الجاري.

قد تبدو هذه نسبة تضخم متدنية أمام نسب تضخم في دول متطورة وغنية، مثل بريطانيا والولايات المتحدة، ودول أوروبية أخرى، إلا أن المحللين يؤكدون أنه لا مجال للحكومة الإسرائيلية بأن تحتفل بأن التضخم الذي يضرب في العام هو بنسبة أقل لديها، لأن مستوى الأسعار في إسرائيل هو أصلا أعلى من غيرها، خاصة في القطاع الغذائي، إذ إن معدل الأسعار في إسرائيل هو أعلى بما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من معدلات الأسعار في الدول المتطورة، وهذا يزيد إذا أخذنا بعين الاعتبار مستويات الرواتب.

كذلك فإن الحكومة تتباهى بانخفاض نسبة البطالة الرسمية إلى ما كانت عليه قبل جائحة الكورونا، وهي ٣,٤٪، وبعد إضافة ما تبقى ما انعكاسات الكورونا على السوق، ترتفع البطالة إلى ٤,٦٪، لكن في المقابل فإن مستويات الرواتب منخفضة، بشكل خاص راتب الحد الأدنى، لذا فإن النزاعات النقابية بدأت تتزايد، وأولها نقابة المعلمين.

ليس من الواضح إلى أي حد سيستطيع أقطاب الحكومة، وخاصة وزير المالية أفيغدور ليبرمان، الاستعانة بهذه المعطيات الاقتصادية، في حال كانت الانتخابات قريبة، لأن ما يحسم لدى المواطن ليس وضعية الميزانية العامة، وإنما ما يدفعه في السوق، ومستوى راتبه.

كلمة في البداية

في ذكرى ٤٠ عاماً على حرب لبنان ١٩٨٢.. حول دور العسكر في إسرائيل

بقلم: أنطوان شلحت

على الرغم من مرور أربعين عاماً على الحرب التي أطلقت عليها إسرائيل اسم «حرب سلامة الجليل» وتحوّلت بعد العام ٢٠٠٦ لتصبح «حرب لبنان الأولى» (صادفت ذكراها في حزيران الحالي)، وعلى الرغم من صدور العديد من كتب حول تلك الحرب، فما زالت هناك معلومات جديدة تتعلق بها يُتاح لها إمكان النشر الآن، ولا سيما من أرشيفات الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية، علماً بأنه لم يكن في مقدور المؤرخين البحث والتقصّي بشكلٍ حرّ في هذه الأرشيفات سوى بعد مرور عشرين عاماً على تلك الحرب.

وأكثر ما يتم الالتفات إليه ويتصدّر الجدل في شأنها هو دور العسكر في إسرائيل، ولا سيما إبان الحروب أو العمليات العسكرية، في التأثير على قرارات الحكومات المنتخبة. وفي ما يخص هذه الحرب ما زال السؤال المطروح هو: إلى أي حدّ كان رئيس الحكومة الإسرائيلية وقت اندلاعها، مناحيم بيغن، ضالعاً في اتخاذ القرارات المرتبطة بها، أم أن تلك القرارات جرى اتخاذها من طرف رؤساء المؤسسة الأمنية وبالأساس وزير الدفاع آنذاك أريئيل شارون، ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش رفائيل إيتان، من خلال الالتفاف عليه وعلى الحكومة برمتها؟

وسننمذج على هذا الجدل بمثالين من هذه الحرب:

المثال الأول مأخوذ من كتاب حول عملية اتخاذ القرار في القيادة الإسرائيلية العليا في أثناء «حرب سلامة الجليل» نشر في العام ٢٠١٧، وهو من تأليف شمعون جولان، من شعبة التاريخ في الجيش الإسرائيلي، يستند إلى وثائق أرشيف الجيش، صدر عن منشورات وزارة الدفاع، وشعبة التاريخ في الجيش الإسرائيلي. في الكتاب اعتراف واضح بأن شارون وضع أهدافاً للحرب منذ بدايتها ومضى نحو تنفيذها حتى من دون انتظار موافقة الحكومة، وربما رئيس الحكومة، عليها.

وفقاً لهذا الكتاب كان الدافع الأهم لتلك الحرب هو تدخّل إسرائيل في الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت عام ١٩٧٥، بالإضافة إلى تدمير «الوجود الفلسطيني المُسلّح» الذي كان متموضعاً في لبنان ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي أقيمت في أراضي هذا البلد بعد نكبة ١٩٤٨، وذلك منذ مغادرة المنظمات الفلسطينية المسلحة الأردن العام ١٩٧٠. ويشير إلى أنه في مطلع العام ١٩٧٦ اتفقت إسرائيل مع حلفائها من القوى اللبنانية على مدّهم بالسلاح، وتدريب ميليشيات تابعة لهم، لكنها رفضت التدخل في الاقتتال الداخلي، وحين سعت سورية للتدخل في الحرب الأهلية في العام ذاته، وافقت إسرائيل، بعد وساطة أميركية، على هذا التدخّل كونه جاء لدعم حلفائها، وضد الفصائل الفلسطينية والوطنية اللبنانية، وجرى وضع «خط أحمر» توافق بموجبه إسرائيل على وجود عسكري سوري في المناطق الواقعة إلى الشمال من خط صيدا- حاصبيا، في مقابل إقرار سورية بـ«حق إسرائيل في العمل عسكرياً في الجنوب اللبناني بما في ذلك القيام بطلعات جوية». لكن في نيسان ١٩٨١ طرأ تغيير تسبب بانهيار هذه التفاهمات، وقام السوريون بنصب بطاريات صواريخ أرض- جو في البقاع مما قلص حرية عمل إسرائيل وقدرتها على العمل ضد الفصائل الفلسطينية. وخلال أيار وحزيران وقعت حوادث تبادل عنيف لإطلاق النار على الحدود الشمالية، شرع الجيش الإسرائيلي في أعقابها بالاستعداد لشنّ حرب في لبنان، حيث خطط الجيش لتنفيذ عملية عسكرية مُعدّة مسبقاً («عملية أورانيم الكبرى») تشمل إجبار القوات السورية على الخروج من لبنان. وفي آب ١٩٨١ عين أريئيل شارون في منصب وزير الدفاع، ورأى أن مجمل المخاطر التي تتهدد إسرائيل من الشمال غير محتملة ولا بد من شنّ عملية عسكرية واسعة (حرب) أهدافها ما يلي: القضاء على القوات الفلسطينية شبه العسكرية، وتصفية ما وُصف بأنها «الدولة العرفاتية» التي قامت داخل لبنان، وإخراج القوات السورية نهائياً من الأراضي اللبنانية، وإعادة الاستقرار إلى لبنان بواسطة فرض سيطرة الحلفاء في هذه الدولة والتوصل معهم إلى معاهدة سلام.

بقي شارون متمسكاً بكل هذه الأهداف على الرغم من أن نص بيان إعلان الحرب، الصادر عن الحكومة الإسرائيلية يوم ١٩٨٢/٦/٦، ورد فيه ما يلي: «قرّرت الحكومة: (١) تكليف الجيش الإسرائيلي بمهمة إخراج جميع مستوطنات الجليل من مرمى نيران الإرهابيين المتمركزين، هم وقياداتهم وقواعدهم، في لبنان؛ (٢) اسم العملية: سلامة الجليل؛ (٣) في أثناء تنفيذ هذا القرار يجب الامتناع عن مهاجمة الجيش السوري إلا إذا قام بمهاجمة قواتنا؛ (٤) دولة إسرائيل ما زالت تتطلع إلى إبرام معاهدة سلام مع لبنان المستقل وسط المحافظة على وحدته الإقليمية»!

أمّا المثال الثاني فيتعلق بمجزرة صبرا وشاتيلا. ومعروف أن إسرائيل ما زالت تحاول أن تنفض عن كاهلها أي مسؤولية مباشرة أو حتى أخلاقية عن اقتراف هذه المجزرة، بموازاة حرص زعمائها على إبداء «قدر كبير من الاشمئزاز منها»، من دون أن تجد أدنى غضاضة في هذه الانشطارية. لهذا الغرض استعانت أيضاً باستنتاجات لجنة تحقيق رسمية لتقصّي وقائع تلك المجزرة والتي اقترفت مباشرة بعد يومين من مقتل بشير الجميّل، وقيام الجيش الإسرائيلي بالانتشار في بيروت الغربية وفرض حصار على المخيمين، ومن أبرزها «عدم العثور على أدلة قاطعة تثبت ضلوع الجيش الإسرائيلي بصورة مباشرة في ارتكاب المجزرة». وحتى الذين ألمحوا إلى هذه المسؤولية حصروا الأمر في مقاربة مؤداها أن عسكر دولة الاحتلال كذبوا على ساستها، ومن أبرز هؤلاء وزير الاتصال في حكومة مناحيم بيغن الثانية التي شنت تلك الحرب على لبنان، مردخاي تسيبوري. أدلى تسيبوري، وهو ضابط عسكري سابق رفيع المستوى تولى الوزارة المذكورة بعد أن شغل منصب نائب وزير الدفاع، شهادات ومقابلات تركزت في قراءة وقائع الحرب، وما دار وراء كواليسها، وكانت أبرزها مقابلة مع صحيفة «معاريف» (٢٠١١/٦/٨).

ولفتت الصحيفة إلى أن السكرتير العسكري لرئيس الحكومة بيغن أكّد، في نطاق مقابلة سابقة أجرتها معه، أن تسيبوري «كان الشخص الوحيد في حكومة بيغن الثانية الذي أدرك أن وزير الدفاع شارون ضلّل الحكومة، وجرّها عن طريق الخداع إلى قاع المستنقع اللبناني». وأضاف أن تسيبوري «لم يكف عن التحذير، وملأ الدُنيا صراخاً وزعيقاً، لكن تم إسكاته وتهميشه».

وفي ما يتعلق بمجزرة صبرا وشاتيلا، كرّر تسيبوري في المقابلة معه ما كان قد قاله لدى إدلائه بشهادته أمام لجنة التحقيق الإسرائيلية، وفحواه أنه في صبيحة اليوم الذي ارتُكبت فيه تلقى من المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس» زئيف شيف (الذي اشترك لاحقاً مع محلل الشؤون العربية إيهود يعري في تأليف كتاب حول الحرب على لبنان بعنوان «حرب التضليل») معلومات مفادها أن «ثمة مجزرة تُقترف في صبرا وشاتيلا بعد أن سمحت إسرائيل لميليشيات الكتائب بالدخول إلى المخيمين»، فسارع لنقلها إلى وزير الخارجية إسحق شامير، الذي كان من المقرّر أن يلتقي في ظهيرة ذلك اليوم المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط موريس درايبر. ولدى سؤال شامير، من جانب لجنة التحقيق، عما فعله إزاء موقف كهذا زعم أنه نقل تلك المعلومات إلى الجهات المختصة، لكن تبيّن للجنة لاحقاً أنه لم ينقلها، وبموجب ما ذكر تسيبوري فإنه «تحاشى نقلها فقط بسبب خشيته من أن يتدخل في شؤون العسكر».

وبرأي تسيبوري لم يكن شامير الوحيد من بين زعماء إسرائيل في ذلك الوقت الذين تملكهم الذعر من التدخّل في شؤون العسكر، بمن في ذلك بيغن نفسه، الذي كان العسكر ولا سيما شارون «يتعاملون معه كما لو أنه مجرّد خرقة»، على حدّ تعبيره، بخلاف الصورة المرسومة له في أذهان الإسرائيليين، وبالتالي كان العسكر أشبه بالسيف المُصلت على الساسة.

وروى تسيبوري أيضاً أنه عرف قبل شنّ الحرب على لبنان بكثير أن لدى العسكر مخططات ترمي إلى تغيير النظام السياسي في لبنان، والقضاء على وجود منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه حذّر بيغن من احتمال إقدام أصحاب تلك الخطط على تنفيذها من خلال الالتفاف على الحكومة. وقال إن هذا الأخير استدعى كلاً من رئيس هيئة الأركان العامة، الجنرال رفائيل إيتان، وقائد الفرقة ٤٤٦ التابعة للمنطقة العسكرية الشمالية اللواء أفيغدور بن غال (يانوش)، لاستيضاح الأمر معهما، ونفى هذا الأخير ذلك جملة وتفصيلاً، وعندما أصرّ تسيبوري على أن المعلومات التي بحيازته تستند إلى حقائق لا إلى مجرّد تكهنات، بادر بيغن إلى إخراسه قائلاً: «إن جنرالات إسرائيل لا يكذبون»! وخلص تسيبوري إلى القول إنه بنظرة ثانية كانت المجزرة والحرب على لبنان عموماً بمثابة أكبر إثبات على أن الجنرالات يكذبون على المؤسسة السياسية!

حول فشل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الحالي في تمديد سريان مفعول «قانون يهودا والسامرة».. المعاني والأبعاد المتوقعة؟

المستوطنات: وقائع فوق القانون. والصورة لمستوطنة ميجاديم على أراضي نابلس. (أ ب)

كتب عبد القادر بدوي:

أثارت قضية عدم تمديد سريان مفعول القانون الجنائي الإسرائيلي على مستوطني الضفة الغربية جدلاً واسعاً في الأوساط الحكومية الرسمية، بعد أن اعتبر البعض بأن عدم تمكّن الائتلاف من تمريره في الكنيست يُعدّ فشلاً للائتلاف الحالي ونجاحاً للمعارضة في قطع الطريق على تنفيذ مخططات الحكومة الحالية الهشّة، واستشرافاً لمستقبلها وقدرتها على الاستمرار، لا سيّما وأن وزير العدل جدعون ساعر، الشريك في الائتلاف الحكومي، اعتبر أن هذه العملية هي بمثابة استفتاء على قدرة الائتلاف الحالي على الاستمرار.

كما علَت بعض الأصوات الرسمية التي نادت بضرورة إخراج هذه القضية من دائرة المناكفات بين الائتلاف والمعارضة، لما في ذلك من «مخاطر» مترتبة على عدم تمديد سريان مفعول القانون؛ إذ أشارت المستشارة القانونية للحكومة إلى أن عدم تمديد سريان مفعول القانون المدني الإسرائيلي على الضفة الغربية سيحمل عواقب وخيمة بما في ذلك عدم وجود صلاحيات لاعتقال قرابة ٣٥٠٠ أسير فلسطيني من مناطق الضفة الغربية، وانعدام القدرة القانونية على محاسبة الأشخاص الذين ارتكبوا مخالفات قانونية في إسرائيل وانتقلوا إلى مناطق الضفة الغربية.

في هذه المساهمة، نُسلّط الضوء على أهم ما يتضمّنه هذا القانون، وتاريخ العمل به قبل الأزمة الحالية، وماذا يعني عدم تمديد سريان مفعول هذه القانون، وهل بالفعل سيكون له تأثير حقيقي أم لا؟

عكفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلال الضفة الغربية إبان حرب عام ١٩٦٧ على تمديد العمل بسريان مفعول «قانون أنظمة الطوارئ في يهودا والسامرة» باعتباره قانوناً ذا سريان مؤقّت يتم العمل على تمديده كل خمس سنوات، وبذلك تحولت هذه العملية إلى ما يُشبه العرف الذي شكّل محطّ إجماع لدى الائتلافات الحكومية المتعاقبة على اختلاف الأحزاب التي تضمّها وتُشكّلها. وقد تم سنّ هذه الأنظمة (التي تطورت مع الوقت وتم استدماج العديد من القوانين الإسرائيلية المدنية فيها)، ليكون متاحاً للحكومة الإسرائيلية العمل بنظامين قانونين منفصلين في الضفة الغربية بعد الاحتلال. فمن ناحية؛ يخضع الفلسطينيون تحت الاحتلال إلى أنظمة الطوارئ الإسرائيلية المشكّلة من الأوامر العسكرية التي تصدر عن الحاكم العسكري للضفة الغربية، إلى جانب بعض القوانين الأردنية (المُنتقاة) التي كانت سارية قبل الاحتلال (في محاولة للهروب من مأزق عدم تطبيق القانون المحلّي على الأرض المحتلة، كما ورد في القانون الدولي). من ناحية أخرى؛ يتم تطبيق القانون الإسرائيلي المدني/ الجنائي على مستوطني الضفة الغربية باعتبارهم يهوداً يعيشون في إسرائيل وينطبق عليهم ما ينطبق على المواطن الإسرائيلي في الداخل (مع الإشارة إلى أن التطرّق إليهم كيهود جاء ليحول دون تمكّن فلسطينيين من الداخل في الضفة الغربية بوصفهم إسرائيليين من ناحية قانونية، من الاستفادة من هذه اللوائح).

يُشير الزميل وليد حبّاس إلى أن هذه الأنظمة تضمّنت ثلاث نقاط مهمة: الأولى أن هذا القانون يسري على المواطنين الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية ممن يسري عليهم «قانون العودة» ١٩٥٠ وهم اليهود فقط. الثانية أن سريان هذا القانون على اليهود يشمل ليس فقط لوائح القانون الجنائي الإسرائيلي، وإنما تم إدخال ١٧ قانونا إضافيا على مدار سنوات الاحتلال لتتحول إلى جزء لا يتجزأ من القانون، مثل قانون الدخول إلى إسرائيل (١٩٥٢)، قانون نقابة المحامين (١٩٦١)، قانون خدمة الأمن (١٩٨٦)، قانون تسجيل السكّان (١٩٦٥)، قانون التأمين الصحي (١٩٩٤) وغيرها، ما يجعل من المستوطنات حيزاً قانونياً ضمن الحيّز القانوني والقضائي لدولة إسرائيل على الرغم من كونه حيزاً جغرافياً منفصلاً ويقع خارج حدودها. ثالثاً؛ أن هذه اللوائح لم يتم سنّها كقانون نهائي، بل بقيت قانوناً ذا سريان مؤقّت (بالعبرية: «هوراؤوت شاعا») الأمر الذي يُلزم الحكومات المتعاقبة على تمديد العمل به مرة كل خمس سنوات كي لا يُصبح المستوطنون في الضفة الغربية في وضعية قانونية معقّدة وغير واضحة، بما يُهدّد مكانتهم القانونية وقدرتهم على الاستفادة من الخدمات الإسرائيلية على مختلف الصُعد. [1]

ماذا يعني فشل الائتلاف في تمديد العمل بأنظمة الطوارئ؟

وجد الائتلاف الحكومي الهشّ نفسه أمام تحدٍّ حقيقي في تمديد سريان مفعول القانون الجنائي الإسرائيلي على الضفة الغربية في ظلّ غياب أغلبية له داخل الكنيست، حيث مُني بـ «هزيمة قضائية» على أيدي المعارضة التي أفشلت مساعي الائتلاف في تمديد العمل بهذا القانون بعد أن صوّت ٥٨ عضواً ضد التمديد مقابل ٥٢ عضواً فقط، وذلك بعد أن صوّت عضوان في الائتلاف الحاكم (من القائمة العربية الموحدة، وآخر عن حزب ميرتس) ضد مشروع القانون في القراءة الأولى.

ما يجب الإشارة إليه هنا هو أن توجّه المعارضة بقيادة بنيامين نتنياهو إلى عرقلة تمديد العمل بهذه اللوائح لا يأتي من رغبة اليمين (المعارضة) في عدم تمديد هذا القانون بحد ذاته؛ وإنما يأتي ضمن مساعي اليمين لاستعراض قوته داخل الكنيست، وإضعاف وإحراج الائتلاف الحكومي الحي الهشّ، وإظهاره بمظهر العاجز عن تمديد العمل بهذا القانون الذي تمكّنت كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، على اختلاف مكوناتها، من تمديد العمل به منذ احتلال الضفة الغربية بشكل طبيعي. وهو ما يدفعنا إلى عدم التشكيك في استمرار سريان مفعول هذا القانون على مستوطنات الضفة الغربية طالما أن الأمر يأتي في إطار المناكفات الإسرائيلية الداخلية، حيث أن الخلاف حول تمديد سريان هذا القانون سيُحل في نهاية المطاف، وسيتم الاتفاق على تمديد العمل به، بسبب المخاطر التي تنطوي على فشل تمديده في آخر الأمر، وهذا ما أشارت إليه غالبية التقديرات الإسرائيلية.

من الناحية النظرية، أي من الناحية القانونية البحتة، فإن عدم تمديد العمل بهذا القانون يحمل معاني قانونية عديدة، أهمها أن مستوطني الضفة الغربية لن يتمكنوا من الاستمرار في الحصول على نفس الحقوق التي يحصل عليها الإسرائيليون المُقيمون داخل حدود دولة إسرائيل، ما يعني أن المستوطنات ستصبح منفصلة بشكل فعلي وقانوني عن القانون الإسرائيلي، حيث أن القوانين الوحيدة التي سيكون معمولاً بها في ظلّ غياب هذا القانون هي الأوامر العسكرية، وما تبقّى من القانون الأردني (وهو فعلياً النظام القانوني الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين في الضفة الغربية).

ومن ناحية نظرية أيضاً، لن يتمكّن المستوطنون من الاستفادة من غالبية القوانين التي تم إلحاقها بهذا القانون، فعلى سبيل المثال، لن يتم محاكمة المستوطنين في الضفة الغربية في المحاكم المدنية الإسرائيلية في حال لم يتم تمديد سريان هذا القانون، وفي ظلّ وجود القانون العسكري المفروض على الفلسطينيين، سيتم محاكمة المستوطنين في الضفة الغربية في المحاكم العسكرية وليس في المحاكم المدنية. من ناحية أخرى، لن يتمكّن المستوطنون أيضاً من الحصول على «الحقوق الناشئة» عن سريان مفعول هذا القانون في موضوعات التأمين الوطني، والتأمين الصحي، وقانون الضرائب، وكذلك القوانين المتعلّقة بالميراث والوصاية، كما لن يتمكّن المستوطن المحامي من أن يكون عضواً في نقابة المحامين الإسرائيليين. بالإضافة لذلك، فإن عدم تمديد العمل بهذا القانون سيعني أن المستوطنين لا يُمكنهم الاستفادة من قانون «تسجيل السكّان» ما يعني نظرياً منعهم من حقّ التصويت في الانتخابات الإسرائيلية على الرغم من أن هناك عدّة مخارج لهذه الأزمة. كما لن تكون للشرطة الإسرائيلية صلاحية العمل بحرية في الضفة الغربية لاعتقال الإسرائيليين الذين ارتكبوا «جرائم» أو مخالفات قضائية وفرّوا إلى الضفة الغربية. من ناحية أخرى، منحت إسرائيل لنفسها من خلال هذه اللوائح إمكانية احتجاز الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية على الرغم من أن ذلك يُعد مُخالفة واضحة للقوانين الدولية ذات الصلة، لكن عدم تمديد سريان مفعول هذه اللوائح يعني من الناحية النظرية البحتة أنه لم يعد بإمكانها القيام بذلك، ما يجعلها مُلزمة، من الناحية النظرية أيضاً، بنقل الأسرى الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. [2]

وعلى الرغم من كلّ ما ذُكر أعلاه، فإن التقديرات الإسرائيلية تُجمع على أن تمديد العمل بهذا القانون سيمرّ في النهاية، ما يعني أن إمكانية تحقّق هذه السيناريوهات تبقى ضعيفة ومُستبعدة، طالما أن الرغبة باستمرار «السيادة الإسرائيلية» على مستوطنات الضفة الغربية هي محطّ إجماع لدى كافة التيارات الإسرائيلية، وأن تعطيل تمديد سريان مفعول هذا القانون جاء في إطار المناكفات الإسرائيلية الداخلية وليس من باب توجّه جديد لدى بعض تياراته؛ ناهيك عن أن هناك العديد من المخارج والصيغ التي يُمكن اعتمادها إسرائيلياً للتحايل على الأزمات التي ستنتج عن عدم تمديد سريان تطبيق القانون الإسرائيلي المدني على المستوطنات في الضفة الغربية.

(هوامش)

1. أنظر/ي: وليد حبّاس، تثبيت الأبارتهايد داخل الضفة الغربية.. أزمة جديدة داخل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي حول "قانون يهودا والسامرة"!، ملحق المشهد الإسرائيلي ٠٦ حزيران ٢٠٢٢، مدار، https://bit.ly/3HhpOSz .
2. هاجر شيزاف وحين معنيت، ماذا سيحصل إذا انتهى سريان قوانين الطوارئ في الضفة وهل هناك بديل لتمديدها؟، هآرتس، ٠٦ حزيران ٢٠٢٢، https://bit.ly/39eYDLF.

الآن في الأسواق
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
قضايا إسرائيلية «٨٥»
محور العدد:
مستقبل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني:
أطروحات وبدائل إسرائيلية جديدة

ماذا وراء إنشاء بنك إسرائيلي جديد لتنظيم العلاقة مع سلطة النقد الفلسطينية؟

كتب وليد حباس:

بتاريخ ١٧ أيار ٢٠٢٢، نشر الموقع الرسمي لوزارة العدل الإسرائيلية نصّ مشروع قانون لإنشاء شركة مصرفية جديدة تعمل على إعادة تنظيم العلاقات المالية بين البنوك الإسرائيلية والبنوك الفلسطينية. يحمل البنك الجديد اسم «شركة خدمات المراسلة المساهمة المحدودة» (Correspondence Bank Ltd.)، على أن تتم إتاحة المجال أمام الجمهور الإسرائيلي للاطلاع على القانون وتقديم ملاحظات أو اعتراضات، قبل أن يدخل إلى حيز التنفيذ بموجب قرار يتخذه وزير المالية ومحافظ البنك المركزي الإسرائيلي عندما تعلن الشركة أنها باتت جاهزة للشروع بعملها، وهو أمر يحتاج إلى فترة قصيرة على ما يبدو. تستعرض هذه المقالة عمل هذه الشركة الجديدة، التي ستتحول إلى البوابة الإسرائيلية الوحيدة للتعامل مع البنوك الفلسطينية، بموجب اتفاق باريس الاقتصادي، بحيث تتركز كل المراسلات والتعاملات بين الطرفين من خلالها. (١)

تم نظم العلاقة المالية بين البنوك الفلسطينية والبنوك الإسرائيلية بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي في العام ١٩٩٤. ولأن السلطة الفلسطينية غير قادرة على صك عملة فلسطينية، فإنها تحتاج إلى التعامل بعملة الشيكل، باعتبارها العملة الرئيسة، الأمر الذي يضطرها إلى التعامل المستمر مع البنك المركزي الإسرائيلي. والعلاقة المالية بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية معقدة للغاية، وتحتاج إلى تفصيل في مقالة منفردة. لكن هنا يكفي أن نقول إن هذه العلاقة تنطوي على ثلاثة نشاطات أساسية (طبعا ليست الوحيدة)، وهي: ١) مقاصة الشيكات، أي إدخال شيكات إسرائيلية في بنوك فلسطينية، وصرف هذه الشيكات من خلال لجان تعرف باسم «غرف المقاصة». لكن هذه الخدمة غير متاحة لكل البنوك الفلسطينية. ٢) فائض الشيكل، بحيث أن سلطة النقد الفلسطينية تكدس فائض شيكل بشكل سنوي بمبالغ كبيرة، وحيث أن البنك المركزي الإسرائيلي (باعتباره صاحب العملة) مجبر على سحب هذه الفائض من السوق الفلسطينية منعا للأضرار المالية المترتبة على تكديس «الكاش» وعدم استخدامه داخل منطقة السلطة الفلسطينية. ٣) تحويل رواتب العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل من خلال البنوك الإسرائيلية إلى البنوك الفلسطينية. هذه النقطة الأخيرة، قد تنهي جزئيا قضية فائض الشيكل المتكدس داخل البنوك الفلسطينية من خلال صرفه كأجور للعمال بعد تحويل هذه الأجور من البنوك الإسرائيلية، لكنها تحتاج إلى منظومة بنكية لترتيب هذه الحوالات. في العام ٢٠٢١، بدأت إسرائيل ولأول مرة بتحويل أجور ٧ آلاف عامل فلسطيني إلى بنوك فلسطينية كتجربة (pilot)، على أن يتم توسيع هذه العملية الجديدة لتطال معظم العمال الفلسطينيين.

في العام ٢٠١٦، أعلن بنك هبوعاليم وبنك ديسكونت الإسرائيليان، وهما البنكان الوحيدان في إسرائيل اللذان يتعاملان مع البنوك الفلسطينية (أي لديهما غرف مقاصة)، عن نيتهما التوقف عن التعامل مع البنوك الفلسطينية خوفا من قانون الإرهاب الأميركي. بالنسبة لهذين البنكين، فإن التعامل مع بنوك فلسطينية هو أمر ينطوي على مخاطر جمة، بحيث أن البنوك الإسرائيلية لا تستطيع أن تجزم بأن الحركات المالية بينها وبين البنوك الفلسطينية قد لا تخدم نشاطات سياسية، أو تصل إلى أيدي المقاومة الفلسطينية، أو حتى تصرف كرواتب للأسرى وعائلاتهم. وعليه، قام الكابينيت الإسرائيلي المصغر في العام ٢٠١٨، وفي أثناء فترة ولاية رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو، باقتراح إنشاء بنك إسرائيلي حكومي جديد، يأخذ على عاتقه التعامل مع البنوك الفلسطينية ولا يكون خاضعا، مثل البنوك التجارية الربحية الإسرائيلية، لقوانين السوق، وإنما يتبع مباشرة إلى الحكومة الإسرائيلية. لا يهدف هذا البنك فقط إلى استبدال البنوك الإسرائيلية المتخوفة من قضية الإرهاب، وإنما يحاول أن ينظم كل العلاقة المالية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بحيث تتحول إلى علاقة مضبوطة من قبل وزارتي المالية والدفاع الإسرائيليتين بشكل مباشر.

يقع القانون الجديد الذي تم عرضه مؤخرا في ٥ مواد و١٢ بنداً. تفصل المادة الأولى من القانون كل السلطات والهيئات الإسرائيلية التي تتدخل في عمل الشركة البنكية الجديدة، وهي: البنك المركزي الإسرائيلي، هيئة حظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزارة الدفاع الإسرائيلية والوحدات التابعة لها، ديوان رئيس الحكومة خصوصا قسم أمن الدولة، وشرطة إسرائيل. والهدف من إشراك كل هذه الهيئات هو، على ما يبدو، ليس فقط متابعة الحركات المالية في البنوك الفلسطينية والتأكد من وجهتها ومصدرها (منعا لوصولها إلى أطراف لا ترغب بها إسرائيل)، وإنما أيضا تكثيف إجراءات الضبط والرقابة على كل الحركات المالية داخل أراضي السلطة الفلسطينية.

أما المادة الثانية، فتنظم علاقة الشركة البنكية الجديدة مع البنك المركزي الإسرائيلي، حيث أن الشركة ستفتح حسابا خاصا داخل بنك إسرائيل المركزي، وبالتالي تتحول الشركة إلى بنك رسمي لا يطرح خدماته للجمهور عامة، وإنما يخدم فقط البنوك الفلسطينية من خلال رقابة كل من وزير الدفاع (المسؤول أيضا عن الإدارة المدنية)، ووزير المالية (وكيل وزارة المالية هو المسؤول المباشر عن العلاقات الاقتصادية الفلسطينية- الإسرائيلية).

في المادة الثالثة من القانون، والتي تحمل اسم «مادة السريات»، ينص القانون على أن كل البيانات التي تجمعها الشركة عن البنوك الفلسطينية، وحركاتها المالية، ستظل سرية. وقد تعني هذه المادة أن قانون الشفافية وحق الجهور الإسرائيلي بالوصول إلى المعلومات قد لا يسري على عمل هذه الشركة التي ستكون على دراية بكل الحركات المالية الفلسطينية، بما فيها تحويلات إلى الخارج، والتي عادة ما يتم تفسيرها على أنها «غسيل أموال» أو حركات مشكوك فيها.

أما المواد الأخيرة من القانون فتعنى بإجراءات وتقنيات التعامل بين الشركة والبنوك الفلسطينية. (٢)

وقد بررت إسرائيل حاجتها إلى هذا القانون بشكل تبسيطي لا يعكس تماما التبعات الكبرى لمثل هذه الشركة. حسب إسرائيل، فإنها تنوي «التسهيل على العمال الفلسطينيين» العاملين داخل إسرائيل الذين لا يتمكنون دائما من تحويل أجورهم الشهرية إلى عائلاتهم لأنهم يبيتون داخل إسرائيل لفترات طويلة تصل إلى أشهر. إن تحويل الأموال من العمال إلى عائلات العمال من خلال حوالات مالية من البنوك الإسرائيلية إلى البنوك الفلسطينية من شأنه، حسب إسرائيل، أن يسهل حياة العمال وعائلاتهم، وقد يساهم في إنهاء قضية تداول «الكاش» بكميات كبيرة بين المقاولين الإسرائيليين وهو أمر لا تحبذه إسرائيل. من هنا، بعد رفض بنك هبوعاليم وبنك ديسكونت القيام بهذه الحوالات، فإن الشركة الجديدة، باعتبارها شركة حكومية، ستقوم بهذه الحوالات. لكن من قراءة قانون الشركة الجديدة، فإن للأمر تبعات أكبر بكثير من «النوايا الإنسانية» التي تدعيها إسرائيل في ما يخص العمال. فالقانون يتيح لإسرائيل إمكان تكثيف رقابتها على البنوك الفلسطينية، والتحكم بشكل مباشر في العديد من العمليات المالية، رفض بعضها، المصادقة على بعضها الآخر، والتحكم في شريان حياة الاقتصاد الفلسطيني.

ويجدر هنا ذكر أن تحويل رواتب العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل إلى البنوك الفلسطينية قد يعني أيضا إدخال أكثر من ١٠٠-١٢٠ ألف عامل فلسطيني إلى المنظومة البنكية الفلسطينية، وبالتالي سيستطيعون الحصول على ائتمانات وقروض، والتمتع بكل الخدمات البنكية الفلسطينية التي تمنح فقط لكل من يحصل على راتب عن طريق البنك. لكن في المقابل، وعلى الرغم من الفائدة الربحية التي ستحظى بها البنوك الفلسطينية من ذلك، فإن البنوك الفلسطينية ستكون مكشوفة بشكل أكبر للرقابة الأمنية والمالية الإسرائيلية، وهو أمر قد يعتبر تعديلا حقيقيا أحادي الجانب على بروتوكول باريس التجاري.

السلطات الإسرائيلية: جهود مستمرة لتعميق تبعية الفلسطينيين الاقتصادية. (رويترز)

(هوامش)

1. وزارة العدل الاسرائيلية، مذكرة قانون خدمات المراسلات للعام ٢٠٢٢ (وزارة العدل الإسرائيلية، ١٧ أيار ٢٠٢٢). أنظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3QhGcGz
2. سلطة منع تبيض الأموال ومكافحة الإرهاب، نشرت وزارة المالية مذكرة قانون خدمات المراسلات، ٢٠٢٢- للتعليق العام (وزارة العدل الإسرائيلية، ٢٢ أيار ٢٠٢٢). أنظر/ي الرابط التالي: https://www.gov.il/he/departments/news/treasury_correspondence

حقول الغاز «المتنازع عليها» بين لبنان وإسرائيل

كتب عصمت منصور:

أثار وصول أول سفينة يونانية (منصة عائمة) لاستخراج الغاز وتخزينه إلى حقل «كاريش» على بعد نحو ٨٠ كيلومترا شمال غربي مدينة حيفا، للتنقيب عن الغاز من الحقل الذي تسيطر عليه إسرائيل حاليا، موجة تهديدات وتهديدات مضادّة بين لبنان وحزب الله من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، ما أعاد الجدل حول ملكية هذا الحقل البحري الواعد، وأين تبدأ الحدود المائية الإقليمية بين إسرائيل ولبنان وأين تنتهي، ومن هي الجهة التي يحق لها أن تحفر وأن تستخرج الغاز الذي تم اكتشافه في هذا الحقل؟ أخذا بالاعتبار الأجواء العدائية التي تميز العلاقات بين الطرفين واحتمالات التصعيد بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية التي يمثلها حزب الله والتهديدات الإسرائيلية الدائمة بأنها سوف تستهدف البنى التحتية للبنان في أي مواجهة مقبلة.

الاعتماد المتزايد لإسرائيل على الطاقة وتحولها إلى دولة مصدرة للغاز، إلى جانب أزمة الطاقة العالمية التي اتسعت في اعقاب الحرب الروسية- الأوكرانية، والعقوبات الغربية المفروضة على روسيا، وحالة العداء والحرب غير المعلنة بين حزب الله وإسرائيل، بالتزامن مع التصعيد الإيراني- الإسرائيلي حول الملف النووي، كلها عوامل كفيلة بأن تجعل من هذا الحقل عنصر تفجير وصاعق أزمة قابلة لأن تتحول إلى مواجهة عسكرية.

تصريحات نائب الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، التي أدلى بها لوكالة رويترز في السادس من حزيران الحالي، لم تترك مجالا للشك بأن الخيار العسكري وارد ويلوح في الأفق في حال استمرت إسرائيل في عمليات الحفر «وفشلت المفاوضات في ترسيم الحدود المائية بين البلدين».

تعمد قاسم أن يبقي الباب مواربا أمام الحلول الدبلوماسية، واستنفاد خيار التفاوض الذي ترعاه الأمم المتحدة وتتوسط فيه الولايات المتحدة الأميركية، إلا أنه شدد على أن حزبه «ينتظر تعليمات من قيادة الدولة اللبنانية»، كون القرار قرارا سياديا لبنانيا من اختصاص الدولة، مشددا على أن ما تقوم به إسرائيل الآن يعد «اختراقا للسيادة اللبنانية وموارد لبنان الطبيعية»، وأردف أن حزبه «سيستخدم القوة» من أجل الضغط وخلق حالة رادعة في مواجهة « السطو الإسرائيلي».

تهديد للشركة اليونانية

بعد تصريح قاسم، قال الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله يوم التاسع من حزيران إن الحزب قادر على «منع إسرائيل من استخراج النفط والغاز من منطقة بحرية متنازع عليها مع لبنان»، داعيا إدارة «السفينة اليونانية» إلى الانسحاب فورا.

لم يكتف نصر الله بالتأكيد على تهديدات نائبه بل ذهب أبعد من ذلك، ووجّه حديثه إلى الشركة اليونانية قائلا إن «هذا الأمر له تبعات كبيرة، وعلى الشركة أن تسحب السفينة سريعا وفورا، وعليها أن تتحمل المسؤولية الكاملة من الآن عما قد يلحق بهذه السفينة ماديا وبشريا» مطالبا إياها بسحبها «على الفور» وفق تعبيره.

تستند تصريحات قادة حزب الله، التي تشدد على دور الدولة اللبنانية، إلى جملة تصريحات أطلقها مسؤولون لبنانيون، كان آخرها ما قاله وزير الخارجية اللبناني في حكومة تصريف الأعمال، عبدالله بو حبيب، بعد لقائه رئيس البرلمان نبيه بري أن «مجيء السفينة اليونانية إلى حقل كاريش من دون أدنى شك يمثل تحدياً قوياً لنا، خاصة أنه لا ترسيم للحدود بعد، وليس معلوماً إذا ما كان الحفر هو في الحدود الفلسطينية المحتلة أو في الحدود اللبنانية المختلف عليها».

الجيش الإسرائيلي بدوره رفع درجة التأهب في محيط الحقل، وأعد خططا لمواجهة «كافة السيناريوهات المحتملة» في أعقاب تصريحات نعيم قاسم، وفق ما نشره المحلل العسكري في موقع «واللا» أمير بوحبوط في العاشر من حزيران الحالي.

أشار بوحبوط إلى تحذيرات قادة أمنيين كبار من أن الجيش الذي يتحضّر للتعامل مع سيناريوهات مختلفة قد يكون أكثرها تطرفا اللجوء لاستخدام المُسيّرات والصواريخ، ربما يحتاج الى قوات أكبر وأدوات أكثر تطورا من أجل حماية الحقل «المتنازع عليه» والذي يتسبب بعده ٨٠ كيلومترا عن الحدود الساحلية الإسرائيلية في جعل عملية الدفاع عن حمايته معقدة جدا، وتحتاج إلى جانب الاستعدادات العسكرية «جهدا دبلوماسيا».

في سياق هذا الجهد الدبلوماسي أطلق كل من وزير الدفاع بيني غانتس، ووزير الخارجية يائير لبيد، ووزيرة الطاقة كارين الهرار، بيانا مشتركا، أعلنوا فيه أن «الحفر لن يكون في المناطق المتنازع عليها في حقل كاريش» والذي بات يعد «ذخرا استراتيجيا إسرائيليا» لن تتوانى اسرائيل في الدفاع عنه، وفق البيان.

عقدة الحدود قبل اكتشاف الغاز وبعده

يمكن التعرف بشكل تفصيلي على وجهة النظر الإسرائيلية من أزمة الحدود المائية مع لبنان من خلال الدراسة المُفصّلة والمُطوّلة التي أعدها الباحث بيني شفانير لجامعة حيفا في العام ٢٠١٩. فالدراسة تعزو العقدة الأساسية في عدم التوصل إلى اتفاق حول الحقوق الاقتصادية الحصرية لكل بلد في حقول الغاز التي تقع ضمن المنطقة المتنازع عليها، إلى عدم وجود اتفاق سلام بين البلدين وأنهما لم يتفقا في أي مرحلة من تاريخهما على حدود مشتركة بينهما، وأن الحدود المعتمدة الآن تعود إلى ما تم ترسيمه في اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في العام ١٩٤٩ والذي استند إلى الحدود الانتدابية التي أقرتها بريطانيا وفرنسا في العام ١٩٢٣.

المرحلة الأكثر تقدما في محاولة رسم حدود برية بين البلدين كانت عشية الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في العام ٢٠٠٠ في محاولة ترسيم ما عرف بالخط الأزرق الذي استند إلى الحدود الانتدابية.

واجه الخط الازرق الذي أشرفت على ترسيمه الأمم المتحدة صعوبة عدم وجود تعريف واحد متفق عليه للحدود سواء بين بريطانيا وفرنسا، أو إسرائيل ولبنان بسبب قدم الخط، ولكونه رسم على خارطة قديمة وصغيرة الحجم تعاملت بعمومية ودون تدقيق مع المناطق الجغرافية المتداخلة والقرى والأودية والطرق، وهو ما ترك ١٣ نقطة خلافية لا زالت معلقة حتى الآن.

تواجه الحدود البحرية المعضلات المعقدة ذاتها في التعريف والاتفاق على نقطة القياس وأدواته، ليأتي اكتشاف حقول الغاز فيزيد من تعقيد القضية خاصة على ضوء حاجة البلدين إلى هذا المورد الثمين.

قوة بحرية إسرائيلية في البحر الأبيض المتوسط بجوار رأس الناقورة. (إب.أ)

حقول الغاز المكتشفة في الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، في المنطقة التي تتداخل فيها السيادة الاقتصادية بين لبنان وإسرائيل وقبرص، حَوّل القضية إلى عقدة دون مرجعية أو قنوات اتصال تُسهّل عملية التوصل إلى تسوية بشأنها.

كل طرف أودع لدى الأمم المتحدة وثائق ورسائل تفصيلية تثبت ملكيته الحصرية اقتصاديا لهذه الحقول.

من جانبها اعتمدت إسرائيل في تحديد حقوقها الاقتصادية الحصرية في هذه الحقول على اتفاقيات ثنائية وقعت بين مصر وقبرص في العام ٢٠٠٣، وبين لبنان وقبرص في العام ٢٠٠٧ والتي بناء عليها وقعت اتفاقا ثنائيا بينها وبين قبرص في العام ٢٠١٠.

استبقت الدولة اللبنانية الاتفاق القبرصي- الإسرائيلي برسالة إلى الأمم المتحدة عبّرت فيها عن تمسكها الحازم بحقها في استثمار حقولها التي تسيطر عليها إسرائيل، وعقد اتفاقيات مع شركات دولية للتنقيب عن حصتها في غاز البحر الأبيض المتوسط.

المفاوضات: مكاسب استراتيجية

بمبادرة أميركية أعلن عنها وزير الخارجية الأميركي السابق، مايك بومبيو، وفي مقر الأمم المتحدة في الناقورة وتحت إشرافها، انطلقت في العام ٢٠٢٠ المفاوضات الإسرائيلية- اللبنانية من أجل ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

هدف هذه المفاوضات هو التوصل إلى تسوية حول المنطقة المتنازع عليها (بلوك ٩) التي تقدر مساحتها بنحو ٨٦٠ كيلومترا مربعا وفق مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في دراسة أعدها في العام ٢٠١٩، بما يُمَكّن البلدين من الاستثمار في هذه الحقول ويخفف من حدة التوترات الأمنية والتهديد باللجوء إلى القوة.

نشر المركز المقدسي للشؤون العامة والسياسية بحثا حول السمات الخاصة لهذه المفاوضات، وكيف يمكن لإسرائيل أن تستفيد منها بشكل مباشر وغير مباشر في مجالات الأمن والطاقة والبيئة والعلاقات مع دول المنطقة والعالم، كونها تأتي في ظل واقع عربي تشهد فيه المنطقة موجة من الإقبال على التطبيع مع إسرائيل والانفتاح عليها، وهو ما قد يعزز هذه الحالة ويزيد من آفاق التعاون بين الدول العربية وإسرائيل في مجالات مختلفة.

يشدد البحث على أن خصوصية المفاوضات اللبنانية- الإسرائيلية أنها بخلاف الحالات التقليدية في العالم التي تكون الأطراف فيها في حالة سلام وتطبيع علاقات، فإنها تكون أسوة بكل القضايا في الشرق الأوسط، عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، مشبعة بالعداء والشكوك المتبادلة وعدم الثقة وتاريخ من الصراع والحروب، مما يقود إلى التصلّب ويحول أصغر القضايا الى أزمات استثنائية ومعقدة.

إلى جانب الأجواء التي تزامن فيها إعلان بدء المفاوضات بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي مع توقيع «اتفاقيات أبراهام» التطبيعية، وهو ما يمكن أن يحوّل المفاوضات إلى فرصة للتقارب بين الطرفين، وفرصة لحل الصراع الطويل من خلال المفاوضات، والتعاون في مجالات البيئة والموارد الطبيعية، يبرز أيضا العامل الاقتصادي وحاجة البلدين إلى «مليارات الدولارات» التي ستوفرها حقول الغاز الكامنة في أعماق البحر الأبيض المتوسط.

لا يمكن تحقيق التعاون الإقليمي حول الغاز والموارد الطبيعية في ظل أجواء العداء والتصعيد. كما تعوّل إسرائيل على أن الاستقرار الأمني وحالة الهدوء كفيلة بأن تنهي حالة التردد لدى الشركات الدولية التي تستثمر في مجالات الغاز وتسويقه، وهو سيتحول إلى مصلحة لدى جميع الأطراف. كما أن التعاون الإقليمي بين لبنان وإسرائيل وقبرص ومصر وتركيا سيسهل إنشاء مشاريع عملاقة مثل نقل الغاز إلى أوروبا وحماية الموارد الموجودة في الطبيعة ومحاربة التلوث وما إلى ذلك من قضايا مشابهة.

هذا بالنسبة إلى مكاسب إسرائيل، أما لبنان، فيشير بحث المركز المقدسي إلى أن وثيقة بحثية أعدت في العام ٢٠١٢ من «صندوق أورينت مونت فلورين» الذي يسعى لخلق تقارب أوروبي- شرق أوسطي، قدرت الثروات الكامنة وفق مسح جيولوجي أجرته الولايات المتحدة في العام ٢٠١٠ وغير المستثمرة في حوض المتوسط في مجالات الغاز والنفط ب ١,٧ مليار برميل نفط و٣٤٥٠ كيلو متر مكعب من الغاز، وهو ما يمكن أن يشكل أملا عظيما للبنان في سداد ديونه المتراكمة وحل أزمة الطاقة المزمنة التي يعيشها هذا البلد وتحقيق الاكتفاء الذاتي من دون أن يبقى مرتبطا بالمحاور الإقليمية والدولية.

يختم المركز المقدسي دراسته بالإشارة إلى أن المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية المعلقة على المفاوضات بين البلدين مرهونة بوجود حسن نوايا ورغبة متبادلة في تقديم تنازلات وتعاون ثنائي متواصل.

رياح الحرب والأمل

إلى جانب التهديد بالتصعيد العسكري وقرع طبول الحرب والاستعدادات الإسرائيلية لتعزيز الحماية حول حقول النفط التي تسيطر عليها في البحر المتوسط، نشر المستشار القانوني السابق ونائب مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية، ألين بيكر، قبل عامين، مقالا مطولا على موقع «ميدا» تحت عنوان «المفاوضات حول الحدود البحرية مع لبنان قد تشق طريقا جديدة في العلاقات» بين البلدين، ختمه بعد أن استعرض الأزمة وتعقيداتها وتاريخها بعنوان فرعي (رياح الأمل) اعتبر فيه مجرد حدوث المفاوضات أمرا إيجابيا ويخدم مصالح إسرائيل، وهو إذ يعترف أن هذا «ليس اتفاق سلام مع دولة إقليمية فيها حزب يرفض أي اتصال مع (العدو الصهيوني) مثل حزب الله»، إلا أنها ستكون المرة الأولى التي يجلس فيها الطرفان معا بدون أن يستخدم فيها مصطلح العدو عند الإشارة إلى إسرائيل، على الرغم من أن الاتفاق سيكون محدودا في زمانه ومجاله، إلا أنه سيخلق أمرا واقعا على شكل اعتراف بوجود الدولة الجارة (إسرائيل).

يكمل بيكر بأن «المحادثات في مقر الأمم المتحدة في الناقورة تجلب معها رياح الأمل وتبشر بمناخ جديد هادئ خاصة أنها تأتي بعد التوقيع على اتفاقيات التطبيع مع دول خليجية وعربية».

تأمل إسرائيل في مسعاها للتعجيل في حسم أمر حقل الغاز إلى جانب كل الفوائد الاقتصادية والسياسية، أن تنجح تجربة المفاوضات مع لبنان في ترسيم الحدود البحرية بينهما، وأن تشكل نموذجا للتعاون مع دولة لا تقيم معها اتفاقية سلام، مستفيدة من الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يمر بها لبنان.

كما أنها وإذ ترسل سفنا عائمة، وتفرض أمرا واقعا بشكل أحادي، إنما تحاول أن تفرض هيمنتها العسكرية، وأن تتحدى حزب الله في لحظة سياسية ودولية حرجة، وفي قضية حساسة قد لا تشكل مُسَوّغا كافيا لفتح حرب مدمرة تزيد من تعقيد الموقف اللبناني داخليا.

لم تكن إسرائيل في أي يوم من تاريخها لتتصرف بحسن نوايا، ولا أظهرت احتراما للقانون الدولي والإنساني وحقوق الآخرين التي اعتدت عليها بشكل ممنهج ودون تردد لتعزيز مصالحها ونفوذها، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن مخاطر التصعيد قد تتغلب على فرص التعاون وإيجاد حلول وسط في هذه القضية الحساسة التي تزداد أهميتها مع الأزمة العالمية في مجال الطاقة.

مذبحة كفر قاسم: محكمة إسرائيلية تسمح بنشر بروتوكولات جديدة وتواصل حظر خلفيّتها السياسية والنوايا العسكريّة لاقترافها!

ضحايا المجزرة في متحف لتخليد ذكراهم في كفر قاسم.

كتب هشام نفاع:

أعلن «معهد عكيفوت» الإسرائيلي عن خطوة جديدة حققها ضمن النشاط الذي يبذله نحو كشف المزيد من الملفات الرسمية المتعلقة بمذبحة كفر قاسم (١٩٥٦). وقد نشر على موقعه قرار محكمة الاستئناف العسكرية، الذي جاء في ختام مداولات طويلة بناء على طلب الباحث في المعهد، المؤرخ آدم راز، بفتح المواد والشهادات من محاكمة كفر قاسم التي ما زالت مغلقة حتى يومنا هذا. وكانت المحكمة قد أصدرت قراراً قبل ذلك بحوالي شهرين، وقعه الرئيس السابق لمحكمة الاستئناف العسكرية، الميجر جنرال (احتياط) دورون فيليس، وقضى بأن مئات صفحات بروتوكول محاكمة كفر قاسم التي تم التكتم عليها وحظرت السلطات نشرها حتى الآن، ستُفتح أمام الجمهور. ولكنه استثنى منها في الوقت نفسه، الصور الميدانية من موقع المذبحة، والخطة المعروفة باسم «الخلد»، وهي خطة سياسية لطرد سكان المثلث إلى الأردن، ويُرجّح أنها كانت في خلفية المذبحة. أي أنه لن يتم الكشف عن هذه التفاصيل حتى الآن، حتى بعد أكثر من ٦٥ عاماً من المذبحة.

للتذكير، مذبحة كفر قاسم ارتكبها عناصر في قوات الأمن الإسرائيلية وراح ضحيتها ٤٩ شهيدة وشهيدا من البلدة. كان ذلك في مساء ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، بالتزامن مع مساء اليوم الذي شنّت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل العدوان الثلاثي ضد جمهورية مصر العربية، إذ صدرت أوامر بحظر التجول على قرى في المثلث هي: كفر قاسم، كفر برا، جلجولية، الطيرة، الطيبة، قلنسوة، بير السكة وإبثان، وذلك ابتداء من الساعة ١٧:٠٠ مساء وحتى الساعة ٦:٠٠ من صباح اليوم التالي. وكان من المستحيل لمن مكث من أهالي القرى المذكورة خارجها، منذ صباح ذلك اليوم، أن يعرف بصدور قرار حظر التجول، الذي اعتاد الجيش إبلاغ مخاتير القرى به ليعلنوه للسكان.

أما «خطة الخلد»، فكان هدفها وفقا للمؤرخ راز طرد العرب من المثلث. وسبق أن صرّح بأنه تابع «رائحة المخطط السري» عن طريق محامين شاركوا في محاكمة المذبحة ومقابلات مع «أبطال القضية» حيث اكتشف حكايات مثل إعلان بإخلاء المكان وصل إلى شيوخ القرية وإعطائهم خيار عبور الحدود خلال فترة محددة بثلاث ساعات. كذلك عثر على شهادة مكتوبة للجنرال أبراهام تمير، مهندس الخطة بطلب من رئيس الحكومة آنذاك دافيد بن غوريون. وتذكر شهادة تمير أن الخطط حاولت تقليد ما فعله الأميركيون باليابانيين في الحرب العالمية الثانية، كسجنهم في معسكرات اعتقال بدعوى أنهم سيشكلون طابورا خامسا. أما إذا اندلعت الحرب، فإن كل من لم يهرب إلى الأردن سيتم إجلاؤهم إلى معسكرات اعتقال مع فتح الطريق إلى الأردن أمامهم باستمرار إذا اختاروا ذلك. ونقل عن الحاكم العسكري القول إن «القضية هي كيفية تحفيز العرب لمغادرة البلاد».

على الرغم من محاولات تصوير الجريمة بمصطلحات الخطأ والخلل، والتي لا تزال سائدة اليوم في معجم إسرائيل الرسمي، فإن تسلسل الأحداث التي يتم الاعتراف بها بالتدريج، يكشف أن ما جرى في كفر قاسم هو جريمة ارتُكبت وفقاً لأوامر عسكرية واضحة، وضمن تدرّج التراتبية العسكرية المعمول بها. فالضابط برتبة مقدم، يسسخار شدمي، الذي كان قائد اللواء العسكري في المنطقة، استدعى، في ذلك اليوم، الضابط شموئيل مالينكي- قائد سرايا ما يسمى حرس الحدود، وأصدر إليه تعليمات بفرض منع التجول بصرامة على القرى المذكورة، ليس بواسطة تنفيذ اعتقالات لمن لا يلتزم به، بل بواسطة إطلاق النار. أما عمّن يعودون إلى القرية من دون أن يعرفوا بقرار منع التجول، فقد ردّ شدمي بوحشية باردة: «الله يرحمه»، كما تبيّن بروتوكولات المحكمة.

مسموح نشر وثائق لكن ممنوع نشر القرار عن ذلك!

ضمن التطورات الجديدة كما يفيد «عكيفوت»، وهو منظمة غير ربحيّة تنشط من أجل كشف وثائق تمنع السلطات الإسرائيلية نشرها، على الرغم من انقضاء الوقت المحدد لحجبها وفقاً لقانون الأرشيفات، صدر قرار الرئيس المنتهية ولايته لمحكمة الاستئناف العسكرية بفتح مئات الصفحات في ختام مسار قانوني استمر حوالي أربع سنوات ونصف السنة. ففي العام ٢٠١٨، عقدت المحكمة عدداً من جلسات الاستماع التي طالبت بفتح وثائق محجوبة أمام الجمهور، وهي محاضر الجلسات والأدلة المقدمة خلف الأبواب المغلقة، ومنذ ذلك الحين تم تأجيل القرار، حتى أسابيع قليلة مضت.

لكن حتى هذا أيضاً لم يسمح في تلك المرحلة بممارسة المواطنين لحقهم في الاطلاع عما سُمح بعد صدور القرار، ووصل العبث ذروة جديدة حين قامت المحكمة العسكرية نفسها التي سمحت بنشر الوثائق، بإصدار أمر تقييدي شامل على جميع التحركات المتعلقة بإصدار القرار، بما في ذلك حقيقة أن القرار قد صدر ومضمونه. أي أن المحكمة سعت إلى منع الجمهور من معرفة أنه بات بوسعه ممارسة حقه القانوني في الاطلاع على ما سُمح بنشره من وثائق! ويبدو أن هذا ما كان ليجتاز حتى امتحان الهيئات القضائية الإسرائيلية العليا، فعادت مؤسسة القضاء العسكري لتتراجع، حيث تم إلغاء أمر التقييد وسُمح بقراءة القرار الذي يسمح بالاطلاع على بعض المواد المطلوبة.

يشير قرار المحكمة الأخير في سطوره الأولى إلى أن «قضية كفر قاسم» لا تزال إحدى القضايا «القاسية التي زعزعت الدولة وأثارت عاصفة شعبية كبرى». وهي التي جاء في أعقابها مفهوم «الراية السوداء» التي ترفرف فوق بعض الأوامر العسكرية التي يمنع تنفيذها. وذلك في إشارة إلى قرار القاضي مناحيم هليفي حين رفض ادعاء مجرمي مذبحة كفر قاسم بأنهم لم يقوموا سوى بتنفيذ أوامر. حيث كتب القاضي في قراره بأن هنالك أوامر يُحظر تنفيذها لأن مجرد تنفيذها هو جريمة جنائية بحد ذاته. وعرّفها بكونها «الأوامر غير القانونية بشكل لا يقبل الشك ولا التأويل... وتلك التي تفقأ العين وتجعل القلب ينتفض ما لم تكن العين عمياء ولم يكن القلب بليدا أو مفسوداً».

التسويغ اللافت من المحكمة لمنع نشر صور المذبحة...

قدّم قرار المحكمة مواقف الطرفين، المؤرّخ والنيابة، وأشار كالمتوقع إلى أن مبدأ التداول العلني للمحاكمات «ليس مطلقاً» مستخدماً الذرائع الأمنية المعهودة. واللافت أن المحكمة لا تعترف مباشرة بوجود خطة اسمها «خطة الخلد» بل تقول إن مواقف الجهات المختلفة ومنها مقدّم الطلب ووزارة الخارجية تشمل معلومات عن خطة عسكرية سرية عُرفت باسم «الخلد». مع ذلك تعلن أنه بعد فحص مختلف المعايير قررت الإبقاء على سريّة كل ما يتعلّق بتلك الخطة.

أما الأدهى في القرار فهو التسويغات والتبريرات لعدم السماح بنشر صور من المذبحة. فقد كتبت أن دافع عدم النشر هو «احترام كرامة الموتى»! من المثير معرفة عدد الذين سيأخذون هذا الكلام على محمل الجدّ أم على سبيل الفكاهة السوداء أو الكلبيّة المتبلّدة الاستعلائيّة التي تكاد تقترب من التمثيل الاستعاري البغيض بجثامين الضحايا!

وفقاً لتقرير في جريدة «هآرتس»، الذي خصها المعهد بالكشف كما يمكن الاستنتاج، ففي نهاية مداولات قانونية استمرت خمس سنوات، المحكمة العسكرية للاستئنافات اتخذت قرارها بشأن طلب المؤرخ راز كشف وثائق تاريخية متعلقة بمذبحة كفر قاسم في ١٩٥٦. ولكن بسبب منع النشر المذكور فانه لم يكن ممكناً نشر ما هو القرار رغم حقيقة أنه تم اتخاذه، أي أنه لم يكن من الممكن معرفة متى وأي الوثائق من هذه القضية سيتم كشفها للجمهور. المسؤول السابق عن «أرشيف الدولة»، د. يعقوب لزوبيك، قال للصحيفة إن «مستوى الغباء في هذا القرار كبير جدا، الى درجة أنه لا توجد حاجة إلى رد إضافي».

نقلت الصحيفة عن المؤرخ ادم راز الذي يعمل الآن في «عكيفوت»، أنه في العام ٢٠١٧ كان يعمل على تأليف كتاب عن المذبحة وقد طلب الكشف للجمهور عن وثائق تاريخية تمت كتابتها خلال المحاكمة العسكرية التي جرت في نهاية الخمسينيات ضد الجنود الذين ارتكبوها. المادة التي طلب راز الحصول عليها شملت نحو ٦٠٠ صفحة من محاضر ووثائق قُدمت كأدلة في تلك المحاكمة التاريخية. جميع المداولات منذ ذلك الحين جرت خلف أبوب السريّة، وكما هو متوقّع عارضت الدولة الطلب بذريعة وجود مخاوف من أن كشف محاضر الجلسات «سيمس بأمن الدولة وعلاقاتها الخارجية أو حتى بخصوصية وأمن أشخاص ذوي صلة»!

وجوه كثيرة ستعلوها الدهشة حين يُكشف كل شيء!

اطلع المسؤول السابق عن ارشيف الدولة لزوبيك على المواد السرية بحكم منصبه وقدم للمحكمة وجهة نظر مكتوبة. وصرّح: «أنا رأيت المادة. لا يمكنني إعلان ما يوجد فيها، لكن يمكنني القول إن الموقف الذي بحسبه وثائق من عشرات السنين يمكنها المس بعلاقات الدولية الخارجية أو النظام العام هو موقف خاطئ كليا».

تمت إدانة ثمانية جنود بالمشاركة في المذبحة وأرسلوا الى السجن. ولكن تم تخفيف عقوبتهم لاحقاً، وتم إطلاق سراح جميعهم بدون قضاء معظم فترة السجن. بل إن بعضهم أشغل فيما بعد وظائف رسمية في الدولة، وواصل العمل في سلك الجيش ونال ترقية بعد أخرى في الرّتب والمواقع، مثل قائد المنطقة شدمي. هذا حوكم في محاكمة منفردة برّأته من تهمة القتل وأدانته ببند محدود ضئيل هو «تجاوز الصلاحيات».

المؤرخ راز قال: «من الواضح بعد عقود أن عدم الكشف عن الوثائق لا يرتبط بمسائل أمنية أو سياسة خارجية، بل يرتبط بحقيقة أن الدولة تريد منع نشر معلومات ستحرجها وتظهرها بصورة سلبية». وعن منع نشر قرار المحكمة ثم العودة عنه سريعاً تساءل: «ما الذي تغير وجعل الدولة تلغي معارضتها النشر؟ لا شيء. ليس لأنه فجأة تمت إزالة تهديد أمني ما. بل لأن هذا جزء من جينات مؤسسة الدولة، القاضي بعدم نشر مواد». أما المحامي شلومي زخاريا، ممثل راز، فقال إن «سلوك جزء من الجهات الرسمية كان مقلقاً، وهناك وجوه كثيرة ستعلوها الدهشة والاستغراب حين سيتم الكشف عن كل شيء».

من جهته، أعلن «معهد عكيفوت» أنه سيواصل النضال من أجل فتح جميع المواد من محاكمة كفر قاسم. ويقوم حالياً بتحميل آلاف الصفحات على منصة المكتبة الرقمية الخاصة التي أنشأها بالتوثيق المفتوح في قضية مذبحة كفر قاسم. وهي تشمل محاضر جلسات المحكمة العسكرية، والشهادات المقدمة في تحقيقات الشرطة العسكرية وأمام لجان التحقيق المختلفة، الأدلة التي جرى تقديمها إلى المحكمة ومحاضر الاجتماعات الحكومية المتعلّقة بالمذبحة، والعديد من الوثائق الأخرى ذات الصلة. ومثلما في قضايا سابقة، فهو يشكك في محاولة سلطات الدولة الربط ما بين نشر توثيق يعود عمره إلى عشرات السنين وبين مزاعم وجود تهديدات أمنية وإضرار بعلاقات دبلوماسية راهنة. ويؤكد أن كشف الوثائق التاريخية أمر إجباري لتمكين مجموعات مختلفة في المجتمع من التعرف على ماضيها الموثق. ويرى أن معرفة هذا الماضي ضرورية لتطبيق حقوق مدنية ودفع سيرورات عادلة داخل المجتمع، وهي مصلحة عامة هامة لا تقل عن تلك المصالح التي يتم استخدامها لتبرير مواصلة التستر على ممارسات إجرام تم ارتكابها من قبل مؤسسات الدولة أو مؤسسات سبقتها وصارت جزءا منها بعد ١٩٤٨.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية